دراسة نقدية لحكم الحافظ ابن حجر على الراوي عبد الله بن عطاء الطائفي بالخطأ والتدليس

بسام بن عبد الله بن صالح العطاوي

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الدمام

الملخص

عبد الله بن عطاء الطائفي أحد رواة الحديث الثقات، وهو من رجال الإمام مسلم، روى له حديثين في صحيحه. وقد حكم الحافظ ابن حجر العسقلاني على هذا الراوي بأنه صدوق يخطئ ويدلس. وتابعه في هذا الحكم بعض المعاصرين، واعتمده بعض من يشتغل بالحكم على الأسانيد، وبالغوا، فأعلوا أحاديث بعنعنة عبد الله بن عطاء، وهذا مقتضاه رد أحاديثه التي هي جزء من السنة، وهذه مفسدة بينة.

وقد قامت الدراسة بتقديم ترجمة الراوي، وذكر القصة التي اعتمد عليها ابن حجر في الحكم على عبد الله بن عطاء بالتدليس.

وبينت الدراسة أن عبد الله بن عطاء ثقة، وأنه غير مدلس، وأن القصة التي استدل بها ابن حجر على تدليسه ليس فيها دلالة على ذلك.

الكلمات المفتاحية: ابن حجر العسقلاني، الإمام مسلم، عبد الله بن عطاء.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الله تعالى وعد بحفظ هذا الدين، فقال: ﴿إنا نحنُ نزّلنا الذكرَ وإنا له لحافظون﴾[1]، ومن لوازم حفظ القرآن حفظ السنة؛ لأنها بيان للقرآن، قال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكرَ لتبينَ للناس ما نُزّلَ إليهم ولعلهم يتفكرون﴾[2]، وقد هيأ الله أسبابا لحفظ السنَة، فسخر لها رجالا، حفظوها أشد من حفظهم حواسهم، وبذلوا لأجلها مهجهم وأموالهم، وأضنوا فيها قواهم وأجسادهم، وضحوا بكل ما يصرفهم أو يشغلهم عن هذه السبيل، ووضعوا أدق الشروط والقواعد والضوابط التي تميز حديث النبي صلى الله عليه وسلم من غيره، وتنقيه مما ألصق فيه من الأكاذيب والأوهام. وقد اجتهدوا اجتهادا عظيما في تمييز الرواة وتصنيفهم، والحكم عليهم بأدق الأحكام التي تصف مرتبتهم في القبول أو الرد.

وإن من الرواة الذين حكم لهم جمهور أئمة الحديث بالثقة والقبول عبد الله بن عطاء الطائفي، الذي احتج به الإمام مسلم، وروى له حديثين في صحيحه. وقد استوقفني حكم الحافظ ابن حجر على هذا الراوي؛ إذ قال في كتابه تقريب التهذيب: «عبد الله بن عطاء الطائفي، أصله من الكوفة، صدوق يخطئ ويدلس»[3]، وذكره في كتابه في المدلسين، فقال: «عبد الله بن عطاء الطائفي نزيل مكة، من صغار التابعين، قضيته في التدليس مشهورة، رواها شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي»[4]. وقد تابعه في هذا الحكم بعض المعاصرين، واعتمده بعض من يشتغل بالحكم على الأسانيد، وبالغوا فأعلوا أحاديث بعنعنة عبد الله بن عطاء.

فأردت في هذه الدراسة أن أقوم بدراسة لترجمة عبد الله بن عطاء، وأدلة ابن حجر على وصفه بالتدليس؛ للتحقق من حال هذا الراوي، ومرتبته في الرواية قبولا أو ردا.

وقد جعلت الدراسة في مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة عبد الله بن عطاء، وبيان حاله في الرواية.

المبحث الثاني: وصف عبد الله بن عطاء بالتدليس، ومناقشة ذلك.

وأسأل الله أن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه نافعا لخلقه.

أهمية الدراسة

يوضح أهمية الدراسة أن الحكم على عبد الله بن عطاء بالضعف والخطأ يترتب عليه رد الأحاديث التي انفرد بروايتها، والحكم عليه بالتدليس يقتضي التوقف في قبول الأحاديث التي لم يصرح فيها بالسماع، على تفصيل مرتبط بنوع تدليسه وحكمه، ولا شك أن تلك الأحاديث هي جزء من السنة، فمقتضى رد روايته رد جزء من السنة، وهذه مفسدة بينة. وهذا يوضح أهمية دراسة حال هذا الراوي بعناية وتركيز، في ضوء منهج أئمة الحديث النقاد درءا للمفسدة المذكورة.

المبحث الأول

ترجمة عبد الله بن عطاء وبيان حاله في الرواية

اسمه وكنيته ونسبه:

هو عبد الله بن عطاء، الطائفي، المكي، ويقال: المدني، ويقال: الكوفي، أبو عطاء، مولى المطلب بن عبد الله بن قيس بن مخرمة. وقيل: مولى بني هاشم.

(1) سورة الحجر: 9.

(2) سورة النحل: 44.

(3) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 371).

(4) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 85).

أشهر شيوخه وتلاميذه:

روى عن سليمان بن بريدة، وعبد الله بن بريدة، وعكرمة بن خالد المخزومي، وروايته عن هؤلاء الثلاثة في صحيح مسلم، وروى عن أبي جعفر محمد الباقر، ومحمد بن المنكدر، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.

روى عنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن نمير، وعلي بن مسهر وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهم[1].

وهو من رجال مسلم، روى له في صحيحه حديثين، أحدهما في كتاب الصيام[2]، والآخر في كتاب القدر[3].

أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه:

قال يحيى بن معين: «كوفي ثقة»[4].

وقال البخاري: «عبد الله بن عطاء ثقة مكي»[5].

وقال الترمذي بعد أن روى حديثا من طريق عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا يُعْرَفُ هذا من حديث بُرَيْدَةَ إلا من هذا الْوَجْهِ، وَعبد اللَّهِ بن عَطَاءٍ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الحديث»[6].

وذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال أبوداود: «هو صالح»[8].

وقال الدارقطني: «ليس به بأس»[9].

وقال الذهبي: «عبد الله بن عطاء شيخ شعبة صدوق، قال النسائي ليس بالقوي، خرج له مسلم في الأصول»[10].

وقال الذهبي أيضا: «كان ثقة إن شاء الله»[11].

وقال النسائي: «ليس بالقوي في الحديث»[12]، وقال: «ضعيف»[13].

وذكره أبو الفرج الأصفهاني في كتابه مقاتل الطالبيين، فقال: «ذكر من عُرِف ممن خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن[14] من أهل العلم ونقلة الآثار ومن رأى الخروج معه وأفتى الناس»، فذكر جمعا، منهم عبد الله بن عطاء، وأبناؤه التسعة، فلما قتل محمد بن عبد الله بن الحسن تغيب عبد الله بن عطاء لئلا يظفر به العباسيون، حتى مات متواريا في إمارة جعفر بن سليمان العباسي على المدينة، فلما خرج نعشه أنزله جعفر من نعشه، فصلبه، ثم كُلِّم فيه، فأمر بإنزاله من خشبته بعد ثالثة، فأنزل، ودفن. ثم قال أبو الفرج: «وعبد الله بن عطاء من ثقات أهل الحديث، وقد روى عن أبي جعفر محمد بن علي، وعن عبد الله بن بريدة، وغيرهما من وجوه التابعين. وروى عنه الثقات مثل مالك بن أنس ونظرائه»[15].

خلاصة الحكم عليه:

الذي يتحصل مما سبق أن عبد الله بن عطاء ثقة. وأما تضعيف النسائي إياه فقد انفرد به عن سائر من وثقه، وهو معروف بأن عنده شيئا من التشدد في أحكامه، ولا سيما في الجرح[16]. قال الذهبي: «وحسبك بالنسائي، وتعنته في النقد»[17]. ويمكن الجمع بين قوله وقول سائر من وثقه بالقول بأن عبد الله بن عطاء عند النسائي في درجة القبول، لكنه ليس في أعلى درجات القبول، فهو ليس بالقوي الكامل القوة، وإن كان فيه قوة تجعله في حيز القبول، أو أن تضعيفه إياه كان متجها إلى رواية من رواياته، لا جميعها. يدل على هذا أنه قال فيه ذلك عقب حديث أخرجه من طريقه. قال النسائي في خصائص علي: «أخبرنا زكريا بن يحيى، قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا شاذان عن جعفر الأحمر عن عبد الله بن عطاء عن ابن بريدة قال: جاء رجل إلى أبي فسأله: أي الناس كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من النساء؟ فقال: كان أحب الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من النساء فاطمة، ومن الرجال علي. قال أبو عبد الرحمن: عبد الله بن عطاء ليس بالقوي في الحديث»[18].

فلعل النسائي يريد هذا الحديث بعينه، وأن عبد الله بن عطاء أخطأ فيه، وستأتي مناقشة هذا.

وأما قول ابن حجر فيه «صدوق يخطئ ويدلس»[19]، فيظهر أنه وصفه بالخطأ اعتمادا على قول النسائي فيه.

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب 386/2.
(2) انظر: مسلم، صحيح مسلم 805/2 ح 1149.
(3) انظر: مسلم، صحيح مسلم 2038/4ح 2645.
(4) سيف، تاريخ الدوري عن يحيى بن معين ضمن كتاب «يحيى بن معين وكتابه التاريخ» 320/2.
(5) الترمذي، علل الترمذي الكبير (ص: 390).
(6) الترمذي، سنن الترمذي 55/3.
(7) ابن حبان، الثقات 41/7.
(8) أبو داود السجستاني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (ص: 177).
(9) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه (ص: 39).
(10) الذهبي، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص: 111).
(11) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام 466/8.
(12) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ص: 128).
(13) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 313/15.
(14) الملقب بالنفس الزكية، والذي خرج على أبي جعفر المنصور.
(15) أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين (ص: 244، 251، 252، 261).
(16) انظر: سعد، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل 2321/5.
(17) الذهبي، سير أعلام النبلاء 228/9.
(18) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ص: 128، ح 113).
(19) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 371).

مناقشة أحد الباحثين في تخطئته لعبد الله بن عطاء:

قال أحد الباحثين المعاصرين مؤيدا حكم ابن حجر، موضحا وجه خطأ عبد الله بن عطاء في هذا الحديث: «أما خطؤه فقد روى الترمذي، والطبراني في الأوسط، والحاكم من طريقه عن ابن بريدة عن أبيه قال: «كان أحب النساء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة، ومن الرجال علي». ولا يشك ناقد في صناعة الحديث أن هذا خطأ، فإنما ذلك في عائشة وأبي بكر كما هو متفق عليه في الصحيحين من حديث عمرو بن العاص، ومن حديث أنس عند ابن ماجه والترمذي وابن حبان، فكلام الحافظ على هذا هو الصواب الصحيح؛ فإن الحافظ ابن حجر لا يلقي القول جزافا كغيره؛ بل يقارن ويوازن وينظر في أحاديث الراوي، وإلا فكيف استغرق في هذا الكتاب ثلاثة وعشرين عاما»[1].

الجواب عما ذكره الباحث:

ما ذكره هذا الباحث لا يدل على أن حديث بريدة خطأ لما يلي:

1. أن الحديث الذي فيه ذِكْرُ عائشة وأبي بكر رضي الله عنهما مرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ففيه أن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم: أَيُّ الناس أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: «عَائِشَةُ»، قلت: مِن الرِّجَالِ؟ قال: «أَبُوهَا»، قلت: ثُمَّ من؟ قال: «عُمَرُ»، فَعَدَّ رِجَالًا، فَسَكَتُّ مَخَافَةَ أَنْ يَجْعَلَنِي في آخِرِهِمْ[2].

وأما ما في حديث بريدة فهو من كلام بريدة نفسه، فيكون قد أجاب بما يراه هو؛ لأنه لم يخبر أنه أخذ ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبمثل هذا الجواب أجاب الطحاوي عن تعارض مزعوم بين حديث وأثر في هذا الموضوع[3].

2. أنه يحتمل أن يكون بريدة رضي الله عنه أراد أحب النساء، وأحب الرجال إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بيته، أي بيت النسب والقرابة؛ لأن «أهل البيت» له إطلاقان، تدخل الزوجات في أحدهما، ولا يدخلن في الآخر[4]. يؤيد هذا ما جاء في آخر رواية الترمذي للحديث، وهو قول إبراهيم بن سعيد الجوهري شيخ الترمذي في هذا الحديث: «يعني من أهل بيته»[5]. وهذا جمع بين الحديثين يرفع التضاد عنهما.

وبمثل هذا أجاب الطحاوي فقال: «يحتمل أن يكون عمرو علم أن لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من محبته إياهم ما ليس لغيرهم، فكان سؤاله رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن أحب الناس إليه؛ يريد به الناس الذين هم سوى أهل بيته، وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم مراده كان في ذلك فأجابه بالجواب الذي أجابه به»[6]. وأيد هذا الجمع المحب الطبري[7].

جمع آخر للمناوي:

ذكر المناوي جمعا آخر، فحمل الروايات التي فيها أن عائشة هي أحب النساء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالنساء في هذه الروايات زوجاته الموجودات عند قوله ذلك[8].

لا يتعين إلزاق الخطأ بعبد الله بن عطاء:

على فرض أن يكون حديث بريدة خطأ فلا دليل يجزم به على إلزاق الخطأ بعبد الله بن عطاء بل في السند من هو أولى بإلزاق الخطأ به، وهو جعفر بن زياد الأحمر الراوي عن عبد الله بن عطاء، فقد كان شيعيا، بل من رؤساء الشيعة بخراسان[9]، وهذا الحديث الذي يرويه فيه تأييد لبدعته، إذا حمل على ظاهره وإطلاقه كما فهم منه ذلك الباحث؛ فقد يستدل به الشيعة على ما يدعونه من أن عليا أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبي بكر وعمر. ومن العلماء من يرد رواية المبتدع إذا روى ما يؤيد بدعته. قال ابن حجر: «الأكثر على قبول غير الداعية، إلا أن يروي ما يقوي بدعته فيرد على المذهب المختار»[10]، وقد صرح ذلك الباحث بتأييده لهذا المذهب[11].

وقد قال ابن حبان في جعفر الأحمر هذا: «كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها»[12].

والترمذي حين روى هذا الحديث فقال: حدثنا إبراهيم بن سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ حدثنا الْأَسْوَدُ بن عَامِرٍ عن

(1) الفحل، كشف الإبهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام (ص: 436).
(2) البخاري، صحيح البخاري 1584/4 ح 4100، مسلم، صحيح مسلم 1856/4ح2384.
(3) انظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار 331/13.
(4) انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج 180/15، الألوسي، روح المعاني 16/22.
(5) الترمذي، سنن الترمذي 198/5.
(6) الطحاوي، شرح مشكل الآثار 328/13.
(7) انظر: محب الدين الطبري، ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى (ص: 35).
(8) انظر: المناوي، سيدة نساء أهل الجنة فاطمة الزهراء أو اتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب (ص: 15).
(9) كما في: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 41/5.
(10) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص: 128).
(11) انظر: الفحل، كشف الإبهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام (ص: 135).
(12) ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 214/1.

جَعْفَرٍ الْأَحْمَرِ عن عبد اللَّهِ بن عَطَاءٍ عن ابن بُرَيْدَةَ عن أبيه.. الحديث، قال: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[1]، فلم يصححه؛ لأجل جعفر الأحمر فيما يظهر، فكل رجال السند سوى جعفر ثقات عند الترمذي، وقد تقدم أنه يوثق عبد الله بن عطاء، ويصحح حديثه، فظهر أنه لم يصحح حديث بريدة في «أحب النساء» لأجل جعفر الأحمر.

ليس من شرط الثقة عدم الغلط مطلقا:

وعلى فرض أن عبد الله بن عطاء أخطأ في هذا الحديث، فهذا الخطأ الواحد لا يخرجه عن حد الثقة. قال الذهبي في ترجمة أحد الثقات: «ذكر له العقيلي حديثا واحدا تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟! فليس من شرط الثقة ألا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلا»[2].

هل توبع جعفر الأحمر على روايته؟

ذكر الطبراني أن حديث بريدة في «أحب النساء» لم يروه عن عبد الله بن عطاء إلا جعفر الأحمر ومندل بن علي[3].

ومندل بن علي ضعيف، يتشيع[4]، ولم أقف على روايته، وربما أراد الطبراني متابعة حبان بن علي، أخي مندل بن علي فسبق قلمه؛ فقد وقفت على رواية حبان بن علي[5] - وهو ضعيف أيضا - في مسند الروياني، قال: «حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا أبو جعفر بن نيزك، حدثنا يونس بن محمد حدثنا حبان بن علي عن عبد الله بن عطاء عن ابن بريدة عن أبيه قال: «جاء قوم من خراسان، فقالوا: أقلنا، فقال: أما من بني فلا، فقالوا: أما[6] عن أحب الناس كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: علي بن أبي طالب. قالوا: فأخبرنا عن أبغض الناس كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: بنو أمية وثقيف وحنيفة»[7].

ويظهر لي أن يونس بن محمد الراوي عن حبان هو الملقب بالصدوق، وهو كذاب كما قال ابن حجر[8]. وقد قال ابن القيم: «كل حديث في ذم بني أمية فهو كذب»[9]، فهذه المتابعة لا يعتد بها.

(1) الترمذي، سنن الترمذي 198/5.
(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء 346/6.
(3) الطبراني، المعجم الأوسط 199/7.
(4) انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 496/28.
(5) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 183).
(6) سقطت كلمة هنا لعلها: تخبرنا.
(7) الروياني، مسند الروياني 79/1.
(8) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 710).
(9) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف (ص: 111).

المبحث الثاني
وصف عبد الله بن عطاء بالتدليس ومناقشة ذلك

تعريف التدليس وعلاقته باتصال السند:

من الشروط التي اشترطها المحدثون لصحة الحديث اتصال السند. قال الإمام الشافعي رحمه الله: «الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الإسناد به فهو سنة، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب»[10].

وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه نقلا عن غيره مقرا لكلامه: «وَالْمُرْسَلُ من الرِّوَايَاتِ في أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ ليس بِحُجَّةٍ»[11].

قال العلائي: «وهو الذي عليه جمهور أهل الحديث أو كلهم، فهو قول عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان وعامة أصحابهما كابن المديني، وأبي خيثمة زهير بن حرب، ويحيى بن معين وابن أبي شيبة، ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة، وهذه الطبقة، ثم من بعدهم كالدارقطني والحاكم والخطيب والبيهقي، ومن يطول الكلام بذكرهم ممن صنف في الأحكام»[12].

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا»[13].

ومما ينافي اتصال السند التدليس. وقد عرف ابن حجر تدليس الإسناد فقال: «أن يروي عمن لقيه شيئا لم يسمعه منه، بصيغة محتملة، ويلتحق به من رآه ولم يجالسه»[14].

وقد اعتنى العلماء بالتدليس، وكتبوا فيه مؤلفات، اعتنوا فيها ببيان المدلسين وأحوالهم ومراتبهم. وممن ألف في هذا الموضوع الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ، فكتب كتابا نافعا مفيدا سماه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، ذكر فيه مائة واثنين وخمسين راويا، وصفهم بالتدليس[15].

(10) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: 6).
(11) مسلم، صحيح مسلم 30/1.
(12) ابن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص: 35).
(13) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: 7).
(14) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 68).
(15) انظر: ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 67).

ومن هؤلاء الذين وصفهم بالتدليس عبد الله بن عطاء. قال ابن حجر: «عبد الله بن عطاء الطائفي نزيل مكة، من صغار التابعين، قضيته في التدليس مشهورة، رواها شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي»[1]، وأكد هذا أيضا في كتابه تقريب التهذيب، فقال: «عبد الله بن عطاء الطائفي، أصله من الكوفة، صدوق يخطئ ويدلس»[2].

وقد تابعه في هذا الحكم بعض المعاصرين، واعتمده بعض من يشتغل بالحكم على الأسانيد، وبالغوا فأعلوا أحاديث بعنعنته؛ وهذا غريب؛ لأن الحافظ ابن حجر جعله في «تعريف أهل التقديس» في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وجعله في النكت على ابن الصلاح في المرتبة الثانية، ورواية أصحاب هاتين المرتبتين محمولة على الاتصال؛ صرحوا بالسماع أم لم يصرحوا[3].

أمثلة لمن أعل السند بعنعنة عبد الله بن عطاء:

ممن أعل السند بعنعنة عبد الله بن عطاء الألباني - رحمه الله - فقد ذكر حديثا، في سنده عبد الله بن عطاء، وقال: «ضعيف الإسناد، وعلته من عبد الله بن عطاء، فإنه مع كونه يخطئ فإنه كان يدلس، كما في التقريب، وقد عنعنه»[4]. وقال أيضا: «قد عنعن إسناد هذا الحديث، فلا يحتج به لو كان ثقة، فكيف، وهو صدوق يخطئ ؟!»[5].

وصنع نحو هذا أحمد ميرين البلوشي في الحكم على حديث، فقال: «وفي إسناده علتان: تشيع جعفر بن زياد، وعنعنة عبد الله بن عطاء، وهو مدلس»[6].

دليل ابن حجر على تدليس عبد الله بن عطاء:

ذكر ابن حجر دليله بعد أن حكم على عبد الله بن عطاء بالتدليس فقال: «قضيته في التدليس مشهورة، رواها شعبة عن أبي إسحاق السبيعي»[7].

وهذه القصة رواها عن شعبة جمع، منهم أبوداود الطيالسي، وبشر بن المفضل، وعبد الرحمن بن مهدي، ونصر بن حماد.

(1) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 85).
(2) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 371).
(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 62)، ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح 639/2، الدميني، التدليس في الحديث (ص: 141، 143).
(4) الألباني، نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة (ص: 35).
(5) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة 254/3 ح1124.
(6) حاشية تحقيقه لكتاب «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» للنسائي (ص: 129).
(7) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 85).

رواية أبي داود الطيالسي للقصة:

أما رواية أبي داود الطيالسي فأخرجها البخاري في التاريخ الأوسط[8] قال: «حدثني أحمد بن سليمان قال: حدثنا أبو داود، عن شعبة قال: سألت أبا إسحاق عن عبد الله بن عطاء، الذي روى عن عقبة «كنا نتناوب رعية الإبل»، قال: شيخ من أهل الطائف حدثنيه، قال شعبة: فلقيت عبد الله، فقلت: سمعته من عقبة؟ فقال: لا. وحدثنيه سعد بن إبراهيم، فلقيت سعد بن إبراهيم، فسألته، فقال: حدثني زياد بن مخراق، فلقيت زيادا، فقال: حدثني رجل عن شهر بن حوشب.

وأخرجها يعقوب بن سفيان[9] عن محمد بن بشار عن أبي داود قال: حدثنا شعبة قال: سمعت أبا إسحاق يقول: حدثني عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء، فسألته فقال: حدثني زياد بن مخراق، فقدمت البصرة، فسألت زياداً فقلت: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: حدثني رجل من بني ليث عن شهر بن حوشب.

وأخرجها ابن عبد البر في التمهيد[10] من طريق أبي حفص الفلاس قال: سمعت أبا داود يقول: كنا عند شعبة فجاء بشر بن المفضل، فقال له: أتحفظ عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبي صلى الله عليه وسلم «ما من مسلم يتوضأ»؟ فضحك شعبة، فقال بشر: إنا نراك قد سقط عنك حديث جيد، من حديث أبي إسحاق، وتضحك؟! فقال شعبة: كنت عند أبي إسحاق فحدث بهذا الحديث، فقال: حدثني عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر، قال شعبة: وكان أبو إسحاق إذا حدثني عن رجل لا أعرفه قلت: أنت أكبر أم هذا؟ فقال: حدثني ذاك الفتى، فتحولت فإذا شاب جالس، فسألته، فقال: صدق أنا حدثته، فقلت: أنت من حدثك؟ فقال: حدثني نعيم بن أبي هند، فأتيت نعيم بن أبي هند، فقلت: من حدثك؟ قال: زياد بن مخراق. قال شعبة: فقدمت البصرة، فلقيت زياد بن مخراق، فسألته، فقال: حدثني رجل من أهل البصرة، لا أدري من هو، عن شهر بن حوشب.

قال ابن عبد البر معلقا: هكذا يكون البحث والتفتيش، وهذا معروف عن شعبة.

(8) البخاري، التاريخ الأوسط 435/3، ومن طريق البخاري أخرجها ابن عدي في الكامل 168/4.
(9) البسوي، المعرفة والتاريخ 281/1، 248/2.
(10) ابن عبد البر، التمهيد 50/1.

رواية بشر بن المفضل للقصة:

وأما رواية بشر بن المفضل فأخرجها ابن أبي حاتم[1] من طريق علي بن المديني، عن بشر بن المفضل قال: قدم علينا إسرائيل، فحدثنا عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر بحديثين، فذهبت إلى شعبة، فقلت: ما تصنع شيئا! حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بكذا، فقال: يا مجنون، هذا حدثنا به أبو إسحاق، فقلت لأبي إسحاق: من عبد الله بن عطاء؟ قال: «شاب من أهل البصرة قدم علينا»، فقدمت البصرة، فسألت عنه فإذا هو جليس فلان، وإذا هو غائب في موضع، فقدم، فسألته، فحدثني به، فقلت: من حدثك؟ قال: حدثني زياد بن مخراق، فأحالني على صاحب حديث، فلقيت زياد بن مخراق، فسألته، فحدثني به قال: حدثني بعض أصحابنا عن شهر بن حوشب.

وأخرجها ابن عساكر[2] من طريق مثنى بن معاذ عن بشر بن المفضل قال: قلت لشعبة: كيف سقط عنك حديث أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر؟ فقال: لذاك قصة. قلت: ما قصته؟ قال: سمعته من أبي إسحاق، فقلت: من حدثك؟ قال: عبد الله بن عطاء، قلت: من عبد الله بن عطاء؟ قال: ذاك الأسود الذي يجالسنا. قال: فلقيته، فقلت: من حدثك بهذا عن عقبة بن عامر؟ قال: حدثني محمد بن المنكدر، فلقيت محمد بن المنكدر، فسألته عنه، فقلت: من حدثك بهذا عن عقبة بن عامر؟ فقال: حدثني به زياد بن مخراق، فقلت: من حدثك بهذا الحديث عن عقبة بن عامر؟ قال: بلغني عن شهر بن حوشب.

رواية عبد الرحمن بن مهدي للقصة:

وأما رواية عبد الرحمن بن مهدي فأخرجها ابن عساكر[3]، من طريق عبد الرحمن بن بشر، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: حديث شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال: «كنا نتناوب الرعي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم»، قال عبد الرحمن: قال شعبة: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعته؟ قال: من عبد الله بن عطاء، فأتيت عبد الله بن عطاء، فقال: سمعته من رجل، رواه عن شهر بن حوشب عن عقبة بن عامر.

رواية نصر بن حماد للقصة:

وأما رواية نصر بن حماد فأخرجها الخطيب في الكفاية[4] من طريق أبي يحيى العطار عن نصر بن حماد الوراق قال: كنا قعودا على باب شعبة نتذاكر، فقلت: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال: كنا نتناوب رعاية الإبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجئت ذات يوم، والنبي صلى الله عليه وسلم جالس وحوله أصحابه، فسمعته يقول: «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم دخل المسجد فصلى ركعتين واستغفر الله غفر الله له» قال: فقلت: بخ بخ. قال: فجذبني رجل من خلفي، فالتفت فإذا هو عمر بن الخطاب، فقال: الذي قال قبل أحسن قال: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؛ قيل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئت»[5]. فخرج إلي شعبة فلطمني، ثم دخل، ثم خرج فقال: ما له قعد يبكي؟ فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأت إليه! فقال: أما تنظر ما يحدث عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة؟ أنا قلت لأبي إسحاق: من حدثك؟ قال: حدثني عبد الله بن عطاء، عن عقبة. قلت: سمع عبد الله بن عطاء من عقبة؟ فغضب، ومسعر بن كدام حاضر فقال: أغضبت الشيخ، فقال مسعر: عبد الله بن عطاء بمكة. فرحلت إلى مكة؛ لم أرد الحج، أردت الحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء، فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدثني. فقال لي مالك بن أنس: سعد بالمدينة، لم يحج العام، فرحلت إلى المدينة فلقيت سعدا فقال: الحديث من عندكم؛ زياد بن مخراق حدثني، قال شعبة: فقلت: أيش هذا الحديث؟! بينا هو كوفي إذ صار مدنيا، إذ رجع إلى البصرة - قال أبو يحيى هذا الكلام أو نحوه - قال: فرجعت إلى البصرة، فلقيت زياد بن مخراق، فسألته، فقال: ليس هو من بابتك، قلت: حدثني به، قال: لا تريده، قلت: حدثني به، قال: حدثني شهر بن حوشب عن أبي ريحانة عن عقبة، قال شعبة: فلما ذكر شهرا قلت: دمر علي هذا الحديث، لو صح لي مثل هذا الحديث كان أحب إلي من أهلي ومالي ومن الناس أجمعين.

وأخرج رواية نصر بن حماد أيضا الرامهرمزي في المحدث الفاصل[6]، وابن عدي في الكامل[7] (ومن طريقه البيهقي في القراءة خلف الإمام)[8]، والمعافى بن زكريا

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 167/1.
(2) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق 215/19.
(3) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق 215/19.
(4) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص: 400).
(5) قد صح الحديث من طريق آخر عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - بألفاظ أخرى. انظر: مسلم، صحيح مسلم 209/1 ح 234.
(6) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: 313).
(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 36/4.
(8) البيهقي، القراءة خلف الإمام (ص: 207).

في الجليس الصالح[1]، وابن عبد البر في التمهيد[2]، وابن عساكر[3]، والعلائي[4] كلهم من طريق العطار عن نصر بن حماد به.

قال ابن عبد البر بعد روايته القصة من طريق نصر بن حماد: «وقد روي هذا المعنى من وجوه عن شعبة، ولذلك ذكرته عن نصر بن حماد؛ لأن نصر بن حماد الوراق يروي عن شعبة مناكير، تركوه وقد رواه الطيالسي عن شعبة»[5].

وأخرجها أيضا العقيلي[6] من طريق الحسن بن علي عن نصر بن حماد به بنحوه.

وجه استدلال ابن حجر بالقصة على تدليس عبد الله بن عطاء:

وجه دلالة هذه القصة على تدليس عبد الله بن عطاء عند ابن حجر أن عبد الله بن عطاء حدث أبا إسحاق بهذا الحديث عن عقبة بن عامر، وأسقط ما بينه وبين عقبة، فعد ابن حجر هذا الإسقاط تدليسا، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يوصف سعد بن إبراهيم بالتدليس، وكذلك زياد بن مخراق بالحجة نفسها؟ فسعد بن إبراهيم حدث عبد الله بن عطاء بهذا الحديث عن عقبة، ولم يذكر له زياد بن مخراق؛ لأنه لو ذكره له لما احتاج شعبة أن يذهب إلى سعد بن إبراهيم؛ ليسأله عمن حدثه، وكذلك زياد بن مخراق حدث سعد بن إبراهيم بهذا الحديث عن عقبة، ولم يذكر له من بينه وبين عقبة، لأنه لو ذكر ذلك لسعد لما احتاج شعبة أن يذهب لزياد بن مخراق ليسأله، فالحافظ ابن حجر، الذي استدل بهذه القصة على تدليس عبد الله بن عطاء يلزمه أن يستدل بها، على تدليس سعد بن إبراهيم، وزياد بن مخراق أيضا، لكن الحافظ ابن حجر لم يصفهما بتدليس لا في تقريب التهذيب، ولا في تعريف أهل التقديس، ولا في غيرهما فيما أعلم، ولم يذكرهما أحد ممن صنف في التدليس. والسبب أن هذه القصة لا يصح الاستدلال بها على تدليس الثلاثة المذكورين كما سيأتي بيانه. ومثل هذا يقال في نعيم بن أبي هند، ومحمد بن المنكدر اللذين ذكر في بعض روايات هذه القصة أنهما الواسطة بين عبد الله بن عطاء وزياد بن مخراق، لم يصفهما أحد بالتدليس فيما أعلم.

رواية عبد الله بن عطاء عن عقبة ليست تدليسا:

إن عبد الله بن عطاء لم يدرك عقبة بن عامر رضي الله عنه. قال ابن حبان: «يروي عن عقبة بن عامر، ولم يره»[7]. وذكر المزي أنه لم يدرك عقبة بن عامر[8]. وقد جعله ابن حجر في الطبقة السادسة[9]، وأهلها لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كما بين ذلك في مقدمة التقريب[10]، وما دام الأمر كذلك فلا يصح – على تعريف ابن حجر للتدليس - أن تكون رواية عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر تدليسا.

قال ابن حجر: «والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكر هنا، وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما. ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس - دون المعاصرة وحدها - إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعا، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا»[11].

رواية عبد الله بن عطاء عن عقبة ليست إرسالا خفيا:

الذي يظهر لي أن رواية عبد الله بن عطاء عن عقبة لا تعد تدليسا، ولا إرسالا خفيا أيضا، وإنما هي إرسال ظاهر - أي انقطاع - فالذي يظهر أن عبد الله بن عطاء لم يعاصر عقبة بن عامر، وأنه ولد بعد وفاته، ويستفاد هذا من قصة شعبة في بحث هذا الحديث؛ فالمعروف أن مولد شعبة كان سنة 82هـ على الأصح[12]، وأنه في أول أمره طلب الشعر، فقد قال: «لولا الشعر لجئتكم بالشعبي»، قال الذهبي: «يعني أنه كان في حياة الشعبي مقبلا على طلب الشعر»[13] ووفاة الشعبي كانت في سنة 104هـ في قول الأكثر، وقال يحيى القطان: «مات الشعبي قبل الحسن بيسير»، ومات الحسن سنة عشر ومائة

(1) النهرواني، الجليس الصالح 114/1.
(2) ابن عبد البر، التمهيد 48/1.
(3) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق 216/19.
(4) ابن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص: 77).
(5) ابن عبد البر، التمهيد 50/1.
(6) العقيلي، الضعفاء الكبير 191/2.
(7) ابن حبان، الثقات 41/7.
(8) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 312/15.
(9) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 371).
(10) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 97).
(11) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص: 104).
(12) انظر: الكبيسي، الإمام شعبة بن الحجاج ومكانته بين علماء الجرح والتعديل (ص: 64).
(13) الذهبي، سير أعلام النبلاء 212/7

بلا خلاف[1]. وعلى هذا يكون شعبة طلب الحديث بعد سنة 104هـ، على أقل التقديرين المذكورين في تاريخ وفاة الشعبي، ولنفترض أن قصة بحث شعبة لذلك الحديث وقعت في أول طلبه للحديث - أي في سنة 104هـ - وكان عبد الله بن عطاء وقتها شابا كما جاء في القصة؛ فقد وصفه أبو إسحاق وشعبة بأنه شاب، ووصفه أبو إسحاق في بعض الروايات المتقدمة بأنه فتى، والفتى: الشاب أول شبابه بين المراهقة والرجولة[2]. وقول أبي إسحاق في بعض الروايات المتقدمة: «شيخ من أهل الطائف حدثنيه» لا ينافي كون عبد الله بن عطاء شابا في ذلك الوقت إذ يحمل وصفه بأنه شيخ على أن المراد به: من يؤدي الحديث مطلقا لمن يتحمله، وهو أحد إطلاقات «شيخ» عند المحدثين، وبهذا لا تتناقض الروايات.

ولنفترض على أقصى تقدير أن عُمُرَ عبد الله بن عطاء وقت القصة كان أربعين سنة، فتكون ولادته سنة 64، أي أنه ولد بعد وفاة عقبة بن عامر بأربع سنوات؛ لأن عقبة بن عامر مات في قرب الستين[3]، ولو قدرنا عمر عبد الله بن عطاء وقت القصة بعشرين سنة، وهو أقرب من التقدير السابق لكان بين وفاة عقبة ومولد عبد الله بن عطاء أربع وعشرون سنة. وقد تقدم في ترجمة عبد الله بن عطاء أنه خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن الملقب بالنفس الزكية على أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وكان مقتل محمد في سنة خمس وأربعين ومائة[4]، وبعد مقتله توارى عبد الله بن عطاء حتى مات في إمارة جعفر بن سليمان على المدينة. وقد ذكر خليفة بن خياط أن أبا جعفر المنصور ولى على المدينة جعفر بن سليمان، في سنة ست وأربعين ومائة، وعزله في سنة تسع وأربعين ومائة[5]، فعلى أقل تقدير يكون موت عبد الله بن عطاء في سنة 146هـ، فلا يمكن أن يدرك عقبة بن عامر إلا إذا كان عمره جاوز المائة سنة على أقل تقدير، وهذا بعيد جدا، ولم يذكر ذلك في ترجمته، ويبعده اشتراكه في القتال مع محمد بن عبد الله بن الحسن قبيل وفاته، وهذا في العادة لا يمكن لشيخ في المائة من عمره.

والمقصود من هذا أن عبد الله بن عطاء لم يعاصر عقبة بن عامر؛ فروايته عنه إرسال ظاهر، وليست تدليسا ولا إرسالا خفيا. ومما يؤيد هذا قول شعبة: «وكان أبو إسحاق إذا حدثني عن رجل لا أعرفه قلت: أنت أكبر أم هذا؟»؛ لأنه إذا كان شيخ أبي إسحاق أكبر من أبي إسحاق لم تستنكر رواية ذلك الشيخ عن عقبة وأمثاله من الصحابة. فلما سأله عن عبد الله بن عطاء أهو أكبر منه؟ وأشار إلى شاب؛ عرف شعبة أن هذا الشاب لا يمكن أن تكون له رواية عن عقبة، وأنه لا بد أن يكون بينه وبين عقبة واسطة، فذهب إليه، وقال له: من حدثك؟ وكذلك الأمر في سعد بن إبراهيم، وزياد بن مخراق فهما لم يدركا عقبة بن عامر؛ فقد ذكر ابن المديني أن سعد بن إبراهيم لم يلق أحدا من الصحابة[6]. وزياد بن مخراق من الطبقة الخامسة، من طبقات التقريب[7]، ووفيات أصحاب هذه الطبقة غالبا في حدود سنة الخمسين ومائة[8]. ولهذا فإن شعبة لما حدثه عبد الله بن عطاء بحديث عقبة، عن سعد بن إبراهيم، وكان يعلم أن سعد بن إبراهيم لم يدرك عقبة فلا بد أن تكون بينهما واسطة ذهب إلى سعد، وسأله عمن حدثه، فلما أخبره بزياد بن مخراق، وكان يعلم أن زياد بن مخراق لم يدرك عقبة، فلابد أن تكون بينهما واسطة ذهب إلى زياد، فسأله عمن حدثه.

والمقصود من هذا كله أن هذه القصة ليس فيها دلالة على تدليس أحد من هؤلاء الثلاثة، لأنهم لم يدركوا عقبة بن عامر فروايتهم من باب الانقطاع لا من باب التدليس ولا الإرسال الخفي.

العلماء يذكرون قصة شعبة مثالا على الإرسال:

قد ساق جمع من العلماء قصة شعبة على أنها من باب الإرسال؛ فذكر أبو زرعة العراقي عبد الله بن عطاء في تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، وقال: «روايته عن عقبة بن عامر الجهني في سنن ابن ماجه، ولم يدركه»[9].

وقال سبط ابن العجمي، في ترجمة عاصم بن عمر بن قتادة: «ذكر له الحاكم، في المستدرك حديثا في الزكاة، عن قيس بن سعد بن عبادة، في بعثه ساعيا ثم قال: على شرط مسلم؛ قال الذهبي عقيبه: بل منقطع؛ عاصم لم يدرك قيسا، انتهى. وإذا كان كذلك فقد تقدم أن هذا إرسال ظاهر وليس بتدليس على الأصح، ولا ينبغي أن يذكر عاصم مع المدلسين»[10]. وهكذا الأمر في عبد الله بن عطاء.

(1) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 40/14.
(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (ص: 673).
(3) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 460).
(4) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 568).
(5) خليفة، تاريخ خليفة بن خياط (ص: 430).
(6) ابن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص: 180).
(7) انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: 264، 275).
(8) انظر: مقدمة تحقيق تقريب التهذيب (ص: 63).
(9) أبو زرعة، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: 182).
(10) سبط ابن العجمي، التبيين لأسماء المدلسين (ص: 120). وقد نسب الدكتور الدميني في كتابه (ص: 205) هذا الكلام كله للشيخ حماد الأنصاري في «إتحاف ذوي الرسوخ»، وهو فيه، لكن الشيخ الأنصاري نقله من «التبيين»، فظن الدميني أنه كلام الشيخ حماد.

وقال البيهقي: «والحكايات في عوار المراسيل كثيرة، وأنا أذكر منها هنا واحدة»، فذكر قصة شعبة رحمه الله مع هذا الحديث[1].

وذكر الخطيب أن خلقا من أهل العلم حدثوا عمن لا ترتضى أحوالهم، وغيروا أسماءهم وأنسابهم تدليسا للرواية عنهم، ومثل ذلك غير مأمون على المرسِل، وأن يكون قصد إسقاط ذكر الذي أرسل عنه؛ خوفا من ألا يكتب حديثه إذا سماه لضعف روايته وسقوط عدالته، ثم مثل بهذه القصة[2].

وذكر العلائي هذه القصة، ثم قال: «فهذا وأمثاله يبين عوار المرسل»[3].

والمقصود أن هؤلاء العلماء ساقوا القصة على أنها من باب الإرسال – بالمعنى العام أي الانقطاع - ليبينوا مفسدة الإرسال، وعلة عدم قبول المنقطع، فعبد الله بن عطاء أرسل الحديث عن عقبة بن عامر، وبعد البحث وجد أن بينهما عددا من الرواة، ومنهم من فيه ضعف.

وأما قول ابن الجوزي: «وربما أوهم المدلس السماع من شخص، فقال: عن فلان، ويكون بينهما كذاب أو وضاع» ثم تمثيله بهذه القصة، ثم تعليقه عليها بقوله: «ومثل هذا إنما يقع في العنعنة، وهو من بهرجة المدلسين، وهو من أعظم الجنايات على الشريعة»[4]؛ فهو محمول على أنه أراد بالتدليس هنا الإرسال، كما يطلقه المحدثون المتقدمون. قال الخطيب: «والمدلَّس: رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيُتَوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه هذا هو التدليس في الإسناد»[5]، فيظهر أن ابن الجوزي ظن وجود معاصرة بين الرواة المذكورين في القصة وعقبة بن عامر، فأطلق التدليس بمعنى الإرسال الخفي، وهو ليس بإرسال خفي كما تقدم، ولكنه إرسال ظاهر، ولا يطلق عليه بأنه تدليس كما قال أبوبكر البزار: «إن الشخص إذا روى عمن لم يدركه بلفظ موهم فإن ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور»[6]. وهكذا يجاب عن تعليق المعافى بن زكريا على هذه القصة بقوله: «والتدليس في الحديث كثير، والمدلسون من أهله كثير، وكذلك الإرسال.. وفيما يصلح إثبات مثله في هذا الكتاب من الأخبار المدلسة وأحوال المدلسين ما يتسع، فلعلنا نأتي منه بجملة فيما نستقبل إن شاء الله»[7].

(1) البيهقي، القراءة خلف الإمام (ص: 207).
(2) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص: 400).
(3) ابن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص: 78).
(4) ابن الجوزي، الموضوعات من الأحاديث المرفوعات 143/1.
(5) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص: 22).
(6) سبط ابن العجمي، التبيين لأسماء المدلسين (ص: 36).
(7) النهرواني، الجليس الصالح 428/2.

هل في قصة شعبة تدليس تسوية؟

ممن تابع الحافظ ابن حجر في عده عبد الله بن عطاء في المدلسين شيخنا الدكتور مسفر الدميني في كتابه التدليس في الحديث، وجعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين كما فعل ابن حجر؛ لكنه قال بعد أن ذكر قصة شعبة: «هذه قصته التي أشار إليها الحافظ، ولم يؤثر عنه تدليس في غيرها، ولا وصفه به أحد قبل ابن حجر مع شهرتها عند أهل العلم، ومع ذلك فقد وصفه الحافظ بالتدليس في التقريب، فقال: «صدوق يخطئ ويدلس»؛ رغم أنه جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين الذين ندر تدليسهم، وهؤلاء من عادة الحافظ في التقريب ألا يشير إلى ما رموا به من تدليس؛ لأنه إما أنه لم يثبت عليهم وإما أنه نادر جدا، وابن لهيعة أكثر منه تدليسا ومع ذلك لم يشر في التقريب إلى تدليسه. ثم إني أخشى أن عبد الله بن عطاء لم يكن هو الذي دلس هذا الحديث، وأن الذي سواه ودلسه هو أبو إسحاق السبيعي، حيث سمعه، من عبد الله بن عطاء، عن أولئك، فحذفهم من الإسناد، وسواه عن الثقات، وجعله عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر، والذي يقوي هذا الاحتمال أنهم لم يذكروا عبد الله بن عطاء بتدليس، بينما وصف كثير منهم أبا إسحاق السبيعي بالتدليس، فلا يبعد أنه هو الذي دلسه. والله أعلم»[8].

أقول: مما يرد الاحتمال الذي ذكره الدكتور الدميني أمور، منها:

1. ظاهر القصة، فقوله باحتمال أن يكون أبو إسحاق سمعه عن عبد الله بن عطاء عن أولئك، فحذفهم؛ يرده أن عبد الله بن عطاء لما سأله شعبة عمن حدثه لم يذكر له سوى رجل، وهو سعد بن إبراهيم، ولو كان عند عبد الله بن عطاء بقية السند إلى عقبة لما احتاج شعبة أن يذهب إلى سعد بن إبراهيم ليسأله عمن حدثه، فدل هذا على أن أبا إسحاق لم يكن يعلم من بين عبد الله بن عطاء وعقبة، حتى يحذفهم.
2. أن أبا إسحاق لم يصفه أحد بأنه يدلس تدليس التسوية فيما أعلم. وقد ذكر الدكتور مسفر في كتابه التدليس أسماء من وصفوا بتدليس التسوية، ولم يذكر منهم أبا إسحاق السبيعي[9].
3. أن أبا إسحاق لو أراد أن يسوي الحديث عن الثقات كما قال الدميني فلماذا حذف سعد بن إبراهيم وزياد بن مخراق، وهما من الثقات؟

(8) الدميني، التدليس في الحديث (ص: 208).
(9) الدميني، التدليس في الحديث (ص: 60).

وأنبه هنا على أن الاحتمال الذي ذكره الدكتور الدميني ليس تدليس تسوية باصطلاح الحافظ ابن حجر، لأن الحافظ يشترط في تدليس التسوية أن يكون الراوي الذي حُذف من بينه وبين المثبت بعده قد سمع المثبت أو أدركه، وعبد الله بن عطاء لم يدرك عقبة، فلا يكون هنا تدليس تسوية، لكن الدكتور الدميني مال إلى عدم اشتراط هذا الشرط في تدليس التسوية[1]، ولهذا أورد هذا الاحتمال.

هل في قصة شعبة تدليس قطع؟

ذكر السخاوي قصة عبد الله بن عطاء بصيغة أخرى لأولها، وجعلها مثالا على تدليس القطع، فقال في ذكر أنواع التدليس: «وكذا من أسقط أداة الرواية أصلا مقتصرا على اسم شيخه، ويفعله أهل الحديث كثيرا. ومن أمثلته - وعليه اقتصر ابن الصلاح في التمثيل لتدليس الإسناد - ما قال علي بن خشرم: كنا عند ابن عيينة، فقال: الزهري، فقيل له: حدثك الزهري؟ فسكت، ثم قال: الزهري، فقيل له: أسمعته من الزهري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. أخرجه الحاكم.

ونحوه أن رجلا قال لعبد الله بن عطاء الطائفي: حدثنا بحديث «من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء» فقال: عقبة بن عامر، فقيل: سمعته منه؟ فقال: لا، حدثني سعد بن إبراهيم، فقيل لسعد، فقال: حدثني زياد بن مخراق، فقيل لزياد فقال: حدثني رجل عن شهر بن حوشب، يعني عن عقبة»[2].

أقول: قصة عبد الله بن عطاء بهذا السياق لم يعزها السخاوي إلى أحد، وقد ذكرها ابن الجوزي بلا إسناد[3]، ويظهر لي أنها مختصرة من القصة المطولة، بتصرف في ألفاظها، فالمعول على القصة المطولة، وهي لا تصلح مثالا على تدليس القطع، كما فعل السخاوي، وتابعه مسفر الدميني على ذلك[4]. والفرق كبير جدا بين المثال الأول الذي ذكره السخاوي، والمثال الآخر، ففي الأول سفيان بن عيينة تلميذ الزهري، ومن أثبت أصحابه وأتقنهم، بل قال علي بن المديني: «ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة»[5]، وفي المثال الآخر عبد الله بن عطاء الذي لم يدرك عقبة بن عامر أصلا.

(1) انظر: الدميني، التدليس في الحديث (ص: 59، 452).
(2) السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث 183/1.
(3) ابن الجوزي، الموضوعات من الأحاديث المرفوعات 143/1.
(4) انظر: الدميني، التدليس في الحديث (ص: 62).
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 51/1.

خاتمة

بعد دراسة ترجمة عبد الله بن عطاء الكوفي تبين لي أنه ثقة، كما قال يحيى بن معين والبخاري والترمذي ونسبه إلى أهل الحديث، وأما تضعيف النسائي إياه فقد انفرد به عن سائر من وثقه، وهو معروف بأن عنده شيئا من التشدد في أحكامه ولا سيما في الجرح، ويمكن الجمع بين قوله وقول سائر من وثقه بالقول بأن عبد الله بن عطاء عند النسائي في درجة القبول لكنه ليس في أعلى درجات القبول، فهو ليس بالقوي الكامل القوة، وإن كان فيه قوة تجعله في حيز القبول، أو أن تضعيفه إياه كان متجها إلى رواية من رواياته، لا جميعها، ويؤيد هذا أنه قال فيه ذلك عقب حديث أخرجه من طريقه، وبعد تأمل الحديث ظهر أنه لا يدل على خطأ عبد الله بن عطاء فيه؛ إما لأنه ليس في متن الحديث ما يستنكر ليحكم عليه بالخطأ، وإما لأن في الإسناد من هو أولى بإلزاق الخطأ به من عبد الله بن عطاء. وعلى فرض أنه أخطأ فيه فهذا الخطأ الواحد لا ينزله عن مرتبة الثقة فليس من شرط الثقة ألا يغلط أبدا.

وبعد دراسة قصة شعبة وهي دليل الحافظ ابن حجر على حكمه على عبد الله بن عطاء بالتدليس تبين أنها ليس فيها دلالة على ذلك، وأن ما جرى فيها من قبيل الإرسال الظاهر، وليس من قبيل الإرسال الخفي ولا التدليس.

ونتيجة ما تقدم أنه لا يقبل إعلال الإسناد بضعف عبد الله بن عطاء، ولا بعنعنته. والحمد لله رب العالمين.

المراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي الحنظلي الرازي. تصحيح: المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. 1373هـ . الجرح والتعديل. الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي الحنظلي الرازي. تحقيق: قوجاني، عناية. 1397هـ . المراسيل. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. تحقيق: بوياجيلار، نور الدين. 1418هـ . الموضوعات من الأحاديث المرفوعات. الطبعة الأولى، مكتبة أضواء السلف، بدون بلد النشر.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي السجستاني. تحقيق: أحمد، السيد شرف الدين. 1395هـ . الثقات. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي السجستاني. تحقيق: زايد، محمود إبراهيم. 1402هـ . المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. الطبعة الثانية، دار الوعي، حلب، سوريا.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الشافعي. تحقيق: الزيبق، إبراهيم، ومرشد، عادل. د.ت. تهذيب التهذيب. بدون رقم الطبعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الشافعي. تحقيق: الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله. 1422هـ. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. الطبعة الأولى، بدون بيانات الناشر وبلد النشر.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الشافعي. تحقيق: المباركي، أحمد بن علي سير. 1413هـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. الطبعة الأولى، بدون بيانات الناشر وبلد النشر.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الشافعي. تحقيق: عمير، ربيع بن هادي. 1404هـ النكت على كتاب ابن الصلاح. الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الشافعي. تحقيق: عوامة، محمد. 1420هـ . تقريب التهذيب. الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بدون بلد النشر.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري. تحقيق: العلوي، مصطفى بن أحمد، والبكري، محمد عبد الكبير. 1387هـ . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. بدون رقم الطبعة، نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

ابن عدي، أبو أحمد عبد الله الجرجاني. 1409هـ . الكامل في ضعفاء الرجال. الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي. تحقيق: العمروي، محب الدين أبو سعيد عمر ابن غرامة. 1417هـ / 1996م. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها. الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي. تحقيق: أبو غدة، عبد الفتاح. 1403هـ . المنار المنيف في الصحيح والضعيف. الطبعة الثانية، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.

ابن كيكلدي، خليل العلائي. تحقيق: السلفي، حمدي عبد المجيد. 1407هـ . جامع التحصيل في أحكام المراسيل. الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين. تحقيق: صقر، أحمد. 1419هـ . مقاتل الطالبيين. الطبعة الثالثة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي. تحقيق: منصور، زياد محمد. 1414هـ . سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق.

أبو زرعة، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق: نوارة، عبد الله. 1999م. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الألباني، محمد ناصر الدين. 1408هـ . سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. الطبعة الثانية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الألباني، محمد ناصر الدين. 1421هـ . نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة. الطبعة الثالثة، المركز التعاوني لخدمة طلبة العلم بجدة، المملكة العربية السعودية.

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي، د.ت. تفسير الألوسي المسمى «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني». بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي. تحقيق: الثمالي، يحيى. 1426هـ . التاريخ الأوسط. الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، بدون بلد النشر.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي. تحقيق: البغا، مصطفى ديب. 1407هـ/1987م. الجامع الصحيح المختصر الشهير بـ «صحيح البخاري». الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، لبنان.

البرقاني، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب. تحقيق: القشقري، عبد الرحيم. 1404هـ . سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه. الطبعة الأولى، كتب خانه جميلي، باكستان.

البسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان. تحقيق: العمري، أكرم ضياء. 1410هـ . المعرفة والتاريخ رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي. الطبعة الأولى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. تحقيق: زغلول، محمد السعيد بسيوني. 1405هـ . القراءة خلف الإمام. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي. تحقيق: شاكر، أحمد محمد. د.ت. سنن الترمذي. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي. ترتيب: القاضي، أبو طالب. تحقيق: السامرائي، صبحي، والنوري، أبو المعاطي، والصعيدي، محمود محمد خليل. 1409هـ / 1989م. علل الترمذي الكبير. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. د.ت. الكفاية في علم الرواية. بدون رقم الطبعة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

خليفة، أبو عمر بن خياط الليثي العصفري. تحقيق: العمري، أكرم ضياء. 1397هـ . تاريخ خليفة بن خياط. الطبعة الثانية، دار القلم، مؤسسة الرسالة، بدون بلد النشر.

الدميني، مسفر بن غرم الله. 1412هـ . التدليس في الحديث. الطبعة الأولى، بدون بيانات الناشر وبلد النشر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: تدمري، عمر عبد السلام. 1407هـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بدون بلد النشر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. أشرف على تحقيقه: الأسد، حسين. 1413هـ / 1993م. سير أعلام النبلاء. الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: الميادیني، محمد شكور. 1406هـ . ذكر من تكلم فيه وهو موثق. الطبعة الأولى، مكتبة المنار، بدون بلد النشر.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. تحقيق: الخطيب، محمد عجاج. 1404هـ . المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الروياني، محمد بن هارون. تحقيق: أبو يماني، أيمن علي. 1416هـ . مسند الروياني. الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، بدون بلد النشر.

سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد. تحقيق: الموصلي، محمد إبراهيم داود. 1414هـ . التبيين لأسماء المدلسين. الطبعة الأولى، مؤسسة الريان، بدون بلد النشر.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. 1403هـ . فتح المغيث شرح ألفية الحديث. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

سعد، قاسم علي. 1422هـ . منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل. الطبعة الأولى، دار البحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

سيف، أحمد محمد نور. 1399هـ . تاريخ الدوري عن يحيى ابن معين ضمن كتاب «يحيى بن معين وكتابه التاريخ». الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. تحقيق: عوض الله، أبو معاذ طارق، والحسيني، أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم. 1415هـ . المعجم الأوسط. بدون رقم الطبعة، دار الحرمين، القاهرة، مصر.

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. تحقيق: الأرناؤوط، شعيب. 1408هـ . شرح مشكل الآثار. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

العقيلي، محمد بن عمرو. تحقيق: قلعجي، عبد المعطي. 1404هـ . الضعفاء الكبير. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفحل، ماهر ياسين. 1427هـ . كشف الإبهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام. الطبعة الأولى، دار الميمان، بدون بلد النشر.

الكبيسي، مكي حسين. 1413هـ . الإمام شعبة بن الحجاج ومكانته بين علماء الجرح والتعديل. الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، بدون بلد النشر.

مجمع اللغة العربية. د.ت. المعجم الوسيط. بدون رقم الطبعة، دار الدعوة، بدون بلد النشر.

محب الدين الطبري، أحمد بن عبد الله. د.ت. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى. بدون رقم الطبعة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن. تحقيق: معروف، بشار عواد. 1406هـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال. الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد. د.ت. صحيح مسلم. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

المناوي، محمد عبد الرؤوف. تحقيق: الطهطاوي، علي. 1423هـ . سيدة نساء أهل الجنة فاطمة الزهراء أو إتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. تحقيق: البلوشي، أحمد ميرين. 1406هـ. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. الطبعة الأولى، مكتبة المعلا، بدون بلد النشر.

النهرواني، أبو الفرج المعافى بن زكريا. تحقيق: عباس، إحسان. 1407هـ. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. 1392هـ . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

The Narrator Abdullah bin Ata Al-Taify's Citation Negligence and Mistakes Judgement by Ibn Hajar A Critical Study

Bassam Abdullah bin Saleh Al Atawi

Department of Islamic Studies, College of Education, University of Dammam

ABSTRACT

Abdullah bin Ata Al-Taify is a trustworthy narrator of the prophet's (PBOH) sayings. He was one of Imam Muslim's men who narrated two sayings in his book. Ibn Hajar Alaskalany ruled that Ibn Ata is trustworthy but he made mistakes and citation negligence. Recent scholars adopted, and even, approved this opinion. Other modern scholars went further and alienated some sayings because Ibn Ata was one of the narrators. This led to the rejection of some saying that form a part of the prophet's (PBOH) Sayings, which is clear depravity.

The study presented the biography of Ibn Ata. It also reported the story that was the base of Ibn Hajar judgement. The study concluded that Ibn Ata is a trustworthy honest narrator. In addition, the study proved that the above mention story did not include any evidence of citation negligence or mistakes.

Key Words: Abdullah bin Ata, Ibn Hajar Alaskalany, Imam Muslim